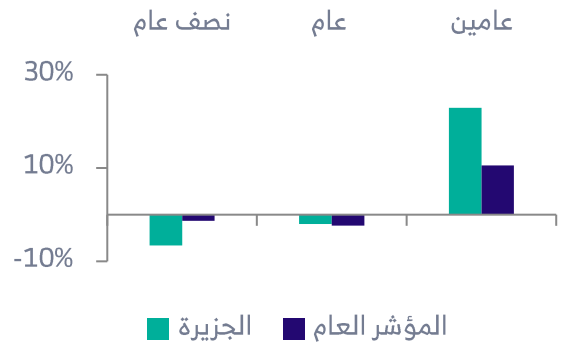


بيانات السوق	
أعلى/أدنى سعر خلال 52 أسبوع (ريال)	15.43/11.60
القيمة السوقية (مليون ريال)	16,272
الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,281
الأسهم المتاحة للتداول (الأسهم الحرة)	%88.9
متوسط حجم التداول اليومي (12 شهر)	2,634,187
رمز بلومبيرغ	BJAZ AB



26 أكتوبر، 2025

■ نمو قوي في القروض مع استمرار الضغوط على الهوامش

التوصية	حياد	التغيير
آخر سعر إغلاق	12.70 ريال	عائد الأرباح الموزعة
السعر المستهدف خلال 12 شهر	13.00 ريال	إجمالي العوائد المتوقعة
		2.4%
		3.1%
		5.5%

بنك الجزيرة	الربع الثالث 2025	الربع الثالث 2024	التغيير السنوي	الربع الثاني 2025	التغيير الربعي	توقعات الرياض المالية
صافي دخل التمويل والاستثمار	711	650	9%	762	(7%)	773
الدخل التشغيلي الإجمالي	1,098	1,021	8%	1,102	(0%)	1,142
صافي الدخل	400	333	20%	382	5%	395
المحفظة الإقراضية	107,812	92,710	16%	103,702	4%	106,991
الودائع	115,283	103,349	12%	114,155	1%	118,721

(جميع الأرقام بالمليون ريال)

- واصل بنك الجزيرة تحقيق نمو قوي في المحفظة الإقراضية، حيث ارتفعت بنسبة 16% على أساس سنوي وبنسبة 4% على أساس ربعي لتصل إلى حوالي 108 مليار ريال، بما يتماشى مع توقعاتنا البالغة 107 مليار ريال. كما ارتفعت الودائع بنسبة 12% سنوياً و1% على أساس ربعي لتصل إلى 115 مليار ريال. وقد تجاوز الارتفاع في صافي التمويل البالغ 4.1 مليار ريال الزيادة في الودائع البالغة 1.1 مليار ريال خلال الربع، مما أدى إلى ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى 94% مقارنة بـ 91% في الربع السابق.
- ارتفع صافي دخل التمويل والاستثمار بنسبة 9% على أساس سنوي، إلا أنه انخفض بنسبة 7% على أساس ربعي ليصل إلى 711 مليون ريال، ويعزى الانخفاض الربعي بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكلفة التمويل على الودائع والالتزامات المالية بنسبة 14% على أساس ربعي، نتيجة المنافسة القوية على السيولة في القطاع. وظلت هوامش الربحية تحت الضغط، متراجعة بمقدار 5 نقاط أساس على أساس سنوي لتصل إلى 1.90% (مقابل 2.13% في الربع السابق).
- ارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 8% على أساس سنوي، إلا أنه انخفض بشكل طفيف بنسبة 0.3% على أساس ربعي ليصل إلى 1.1 مليار ريال، ويرجع ذلك إلى انخفاض صافي دخل التمويل والاستثمار والدخل من التوزيعات والدخل التشغيلي الآخر وصافي دخل العملات الأجنبية. كما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 5% على أساس سنوي و2% على أساس ربعي مدفوعة بزيادة النفقات المتعلقة بالموظفين والمبادرات الاستراتيجية، بما في ذلك التحول الرقمي. وبناءً عليه، ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 53.5% في الربع الثالث 2025 مقارنة بـ 52.1% في الربع السابق، إلا أنها لا تزال أقل من 56.6% المسجلة في الربع الثالث 2024، مما يعكس تحسناً سنوياً في الكفاءة التشغيلية، رغم بقائها مرتفعة نسبياً مقارنة بنظرائها في القطاع. بلغت مخصصات الانخفاض في القيمة 54 مليون ريال، منخفضة بنسبة 38% على أساس سنوي و44% على أساس ربعي، نتيجة انخفاض المخصصات المكونة للتمويلات التجارية ووجود مبالغ مستردة من تمويلات سبق شطبها، مما يعكس تحسناً في جودة الأصول وقوة في تحصيل الديون. واستقرت تكلفة المخاطر عند 12 نقطة أساس (مقابل 38 نقطة أساس في الربع السابق و40 نقطة أساس في الربع الثالث 2024).
- بلغ صافي الدخل 400 مليون ريال، بارتفاع 20% على أساس سنوي و5% على أساس ربعي، وذلك بما يتماشى مع توقعاتنا البالغة 395 مليون ريال. ويعود النمو الربعي في الأرباح إلى انخفاض مخصصات الانخفاض في القيمة وزيادة الدخل من الأنشطة غير المرتبطة بالفائدة. نحافظ على توصيتنا المحايدة للسهم مع سعر مستهدف يبلغ 13.00 ريال، حيث يتم تداول السهم حالياً بالقرب من قيمته العادلة مع محدودية فرص الصعود في المدى القريب.

تصنيف السهم

شراء	حياد	بيع	غير مصنف
إجمالي العوائد المتوقعة أكبر من +15%	إجمالي العوائد المتوقعة بين +15% و -15%	إجمالي العوائد المتوقعة اقل من -15%	تحت المراجعة/ مقيد

تعتبر نسب العوائد تقديرية، حيث تعتمد التوصيات على عوامل أخرى أيضاً
لإبداء أي ملحوظات على أي من تقاريرنا، نرجو التواصل من خلال research@riyadcapital.com

الرياض المالية شركة مساهمة مقفلة. رأس المال المدفوع 500 مليون ريال سعودي تعمل بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية برقم (37-07070) وسجل تجاري رقم 1010239234. الإدارة العامة: واحة غرناطة 2414 حي الشهداء، الوحدة رقم 69 الرياض 13241-7279، المملكة العربية السعودية. الهاتف: 920012299.

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنها موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فإن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناءً عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، و/أو عدالة، و/أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، ولن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء، ومسؤولين، وموظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو أحد أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير. الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية كما في تاريخ هذا التقرير فقط وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء أو تنبؤات أو توقعات واردة في هذا التقرير، وما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي. القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و/أو تتأثر بالتغيرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشراً للأداء المستقبلي. وفقاً لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على ناتج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل. هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف، وأهداف، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ. قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة نظراً لأن الاستثمار في هذا النوع من الأوراق المالية قد لا يكون ملائماً لجميع الأشخاص. لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كلياً أو جزئياً، وجميع المعلومات والآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.